

اعتبر أن إجراء انتخابات حرة سيؤدي الى هيمنتهم على العملية السياسية

هونغ كونغ : رئيس الحكومة المحلية يثير غضب المحتجين بتصريحات معارضة للفقراء



محتجون في وسط الحي المالي في هونغ كونغ

هونغ كونغ - «وكالات» : أعلن رئيس الحكومة المحلية في هونغ كونغ ليونغ شو-يینگ أن إجراء انتخابات حرة من شأنه أن يؤدي الى هزيمة الفقراء على العملية السياسية واستبعاد مطالب الطلاب الذين عقدوا التلاوة اول اجتماع مع السلطة المحلية منذ أكثر من ثلاثة أسابيع من التظاهرات.

ولا توحى تصريحات ليونغ شو-يینگ بالتفاؤل حول نتيجة المفاوضات التي تهدف الى وضع حد لخطر أزمة سياسية في المستعمرة البريطانية السابقة منذ عودتها الى الوصاية الصينية في 1997.

ويطالب المحتجون باستقالة رئيس حكومتهم وبتنظيم انتخابات وفقا لنظام الاقتراع العام المباشر لا يكون فيها ليكن أي كلمة، وهو ما ترفضه الحكومة الصينية التي تريد أن تكون لها الكلمة الفصل في تحديد اهلية المرشحين.

وقال ليونغ شو-يینگ في مقابلة أوردت مضمونها صحيفتا ستريت جرنال وانترناشونال نيويورك تايمز قبل ساعات على المحادثات مع الطلاب، انه يستحيل تنظيم انتخابات حرة في هونغ كونغ كما يطالب بذلك المحتجون.

لكن رئيس الحكومة المحلية أكد في مقابله انه إذا ترك للناخبين امر اختيار المرشحين فإن شريحة

الناخبين الأقل ثراء، وهم الأكثر عددا بطبيعة الحال، هي التي ستحدد نتيجة الانتخابات.

وقال «إذا كانت هذه بالكامل لعبة اعداد وتمثيل رقمي، عندها

سكان هونغ كونغ الذي يكسب الواحد منهم أقل من 1800 دولار شهريا».

ويشعر المتظاهرون وغالبيتهم من الشباب بالقلق حول مستقبلهم السياسي والاقتصادي ايضا مع تزايد حدة الفوارق الاجتماعية.

ومرد هذا الشعور الى تدفق عدد كبير من الناس من الصين القارية

ادى الى ارتفاع كلفة الحياة والتي

وجود نوع من التواطؤ بين الحكمة والنخبة المالية بحسب الطلاب.

ويعيش قرابة 20 بالمئة أي 1.31 مليون نسمة من سكان

هونغ كونغ البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة تحت عبث الفقر بحسب ارقام رسمية.

وادی تسارع وتيرة الحملة المطالبة بانتخابات عامة بشكل مفاجئ 28 سبتمبر الى اضطراب سير الحياة فعلا في المستعمرة البريطانية السابقة.

ومنذ ثلاثة أسابيع، يحل الطلاب الذين نزلوا في الشوارع بعشرات الآلاف في الأيام الأولى، ثلاثة أحياء من وسط العاصمة.

وإذا كان عدد المتظاهرين تراجع بشكل كبير إلا أن النقل العام وحركة السير والنشاط الاقتصادي لا تزال مضطربة بسبب الاعتصامات.

وللمرة الأولى منذ 28 سبتمبر وافقت الحكومة على لقاء الطلاب مساء الثلاثاء للبحث في اصلاح دستوري.

الآن القليل من المراقبين يتوقعون أن تحل محل موقفا فهي تخشى من انتقال عدوى الى اراضيها، والخاوف كبيرة لأن الطلاب لا يبدون مستعدين ايضا الى التراجع.

وقالت كلوديا مو وهي نائبة مطالية بالديموقراطية لوكالة

محملة القيادات العليا المسؤولية المباشرة عنها

جنوب السودان : الأمم المتحدة تتهم طرفي النزاع بارتكاب جرائم جنسية مروعة



زينب حوا يانجوروا

عواصم - «وكالات» : اتهمت الأمم المتحدة طرفي الحرب الأهلية بجنوب السودان بارتكاب جرائم اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي المروعة، وذلك منذ اندلاع الصراع بين الطرفين منتصف ديسمبر 2013. وقالت ممثلة الأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع زينب حوا يانجوروا للصحفيين في نيويورك، «من خلال خبرتي على مدى ثلاثين عاما لم أشهد أبدا أي شيء مثلما رأيت في بانثيو» بشمال جمهورية جنوب السودان، والتي زارها مؤخرا وتعتبر أكثر المناطق تضررا من الصراع، ووفق المسؤولية الأممية «لأن جرائم العنف الجنسي دائما ما تكون منهجية وصارفة باوامر من القيادات العليا للفضائل المتصاعدة، فإنه يمكن لهذه القيادات أن تصدر أوامر لأفرادها بالتوقف عنها في مناطق الصراع المسلحة». وثابت «على هؤلاء القادة أن يعلموا أن هناك تحقيقات تجريها الأمم المتحدة، وأنهم سوف يحاسبون، وستتم معاقبتهم على إصدار تلك الأوامر». وأضافت «يواجه المانجون داخلياً -الذين

يبحثون عن ملاذ- مجموعة من «...» اندماج الأمن وغرف معيشية لا يمكن تصورها ومخاوف شديدة تتعلق بالحماية يوميا وعنف جنسي مستمر». وقالت يانجوروا «روى ناجون وعنف جنسي مستمر» الصحية لي قصصا مفرجة عن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والخطف والاستعباد الجنسي والزواج القسري. أولئك الذين يحاولون صد المعتدين غالبا ما يتعرضون للاغتصاب. جرى اغتصاب بعض الضحايا حتى الموت». وأشارت إلى أن من بين الضحايا نساء ورجالا ولجنات وفتية. وقال مسؤولون بمستشفى في جنوب السودان إن 74% منهم تحت سن الـ18 عاما. وقالت يانجوروا «أصغر ضحية تلقت العلاج طفل عمره عامان». ولفتت إلى أن أوامر صدرت داخل القوات العسكرية لارتكاب عمليات اغتصاب على أساس عرقي، وأن محطة إذاعة في بانثيو شمس راديو بانثيو إف إم تبث نداءات للرجال لاغتصاب النساء والفتيات على أساس خلفياتهم العرقية وولاءاتهم السياسية.

لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة خاصة لدى إقلاعها من مطار قرب موسكو

«توتال» عملاقة النفط الفرنسية تخسر رئيس مجلس إدارتها



كريستوف دي مارجريري

مقتل سائق كاسحة الثلوج بعد معلومات أولية افادت عن ذلك. وكانت وسائل الإعلام الروسية وسلطات المطارات افادت في وقت قصي في الحادث.

وأوضح مطار فنوكوفو، احد مطارات موسكو الدولية الثلاثة، وعلى متنها راكب وطاقم من ثلاثة افراد، وجاء في بيان المطار انه «انتهاء الإقلاع في الساعة 23.57 19.57» نغ. حصل اصطدام مع كاسحة ثلوج في المطار ونتيجة الحادث قتل الراكب وجميع أفراد

الطاقم». وأوضح المطار أن الرؤية كانت متسعة أسافة 350 مترا عند وقوع الحادث الذي لم يسفر عن إصابة سائق كاسحة الثلوج، مشيرا الى انه ارسل الى الموقع فرق الإغاثة التي «باشرت على الفور اخماد الحريق الذي اندلع».

وعثر الخبراء الذين وصلوا الى المكان على الصندوقيين الاسودين للطائرة، وفق ما نقلت وكالة انترفاكس عن مصدر في المطار.

وتم فتح تحقيق حول ملاسبات الحادث لدى اللجنة الحكومية للطيران المكلفة التحقيق في جميع الحوادث الجوية في روسيا، والوكالة الفدرالية الروسية للطيران التي وعد مديرها

الكسندر نيرادكو بمتابعة الملف شخصيا.

وقال نيرادكو عن ثمة عدة عناصر يمكن أن تفسر الحادث بينها الظروف الجوية السيئة ولا سيما الطقس القاتم والضباب والاضطراب، مضيفا أن السلطات لا تستبعد ايضا «العامل البشري» بحسب ما ذكرت وكالة انترفاكس.

وأوردت صحيفة فيوموستي الروسية أن دي مارجريري كان عائدا من اجتماع مع رئيس الوزراء الفرنسي ديمتري مدفيدف في منزله الريفي قرب موسكو، بحثا خلاله الاستثمارات الأجنبية في روسيا التي تخضع

لعقوبات غربية على خلفية الأزمة الأوكرانية، غير أن توتال لم تطلع تعاملها معها.

وكان رئيس مجلس إدارة توتال من قادة الشركات الكبرى القاتل الذين شاركوا في ايار/مايو في المنتدى الاقتصادي الدولي الذي تفتحه روسيا في سان بطرسبرغ في ظل التوتر القائم مع الغرب بشأن النزاع في أوكرانيا.

كما أن توتال تشارك مع توافقات الروسية في مشروع يمال الغازي الضخم في أقصى شمال روسيا.

وتولى دي مارجريري منصب رئيس مجلس إدارة توتال عام 2010 بعدما قضى حياته المهنية بكاملها في المجموعة النفطية. وفي ظل رئاسته سرعت توتال في السنوات الأخيرة استثماراتها في عمليات الاستكشاف سعيا لتحقيق اهدافها الطموحة على الصعيد تنمية انتاجها النفطي، بموازاة بيع بعض اشطتها.

من جهة أخرى لم تتردد المجموعة في إعادة هيكلة اشطتها في فرنسا، مع إغلاق مصفااتها في داترك «شمال» عام 2010 ثم الاعلان العام للامضي عن إعادة تنظيم موقعها البتروكيميائي في كارلينغ بمقاطعة موزيل «شرق».

وكان دي مارجريري متزوجا وابا لثلاثة اولاد.

وأعلنت توتال في بيانها ان «المكار إدارة مجموعة توتال وموظفاتها تتوجه الى زوجة كريستوف دي مارجريري واولاده وإقاربهم وإلى عائلات الضحايا الآخرين».

استهدفت قوات الأمن ... و «طالبان» تبنتها أفغانستان : مصرع 4 عسكريين واصابة آخرين بسلسلة هجمات في كابول



موقع أحد هجمات الامن

وقتل سبعة أشخاص. وتأتي الهجمات الأخيرة بعد تنصيب الرئيس الأفغاني الجديد انرف غني في 29 سبتمبر. ووقع غني غداة تنصيبه اتفاقيتين امنيتين مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من أجل بقاء قوات أجنبية بعد انسحاب القوات القتالية لحلف

في ديسمبر. وتعارض حركة طالبان بقاء جنود أجنبي في البلاد وتتهم الحكومة الجديدة بانها دمية في ايدي واشنطن.

ولا يزال هناك في أفغانستان قرابة 41 ألف جندي من الحلف الأطلسي. وفي جدي 2014 سيتم سحب جنود الكان وابطاليون ومن دول أخرى في الحلف في قوة أميركية عديدها 9800 عنصر ليصبح للجموع 12500 عسكري.

بعد قليل من الانفجار رجالا اسود وجهه من الدخان ويبدو مسدوما وهو يرد على اسئلة الصحفيين. وتبنت حركة طالبان الهجوم على تويتر مؤكدة أن 12 شخصا قتلوا فيه، وعادة ما يضمم المتحدث باسم الحركة ذبح الله مجاهد حصيلة ضحايا الاعتداءات.

وصرح الجنرال لشاهر عظيمي المتحدث باسم وزارة الدفاع في بيان «تندد بهذا الهجوم الجبان» داعيا إلى الترحم على الضحايا. واستهدفت عدة اعتداءات مؤخرا في كابول حافلات لنقل العسكريين الأفغان. وفي الثاني من أكتوبر، وقع اعتداء انتحاري على حافلة عسكرية ثلاثة قتلى من موظفي وزارة الدفاع. وفي اليوم السابق استهدفت حافلات

كابول - «وكالات» : أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية قتل أربعة عسكريين على الأقل واصابة 12 شخصا آخر بينهم مدنيون امس في اعتداء هو الأخير في سلسلة هجمات استهدفت قوات الأمن في العاصمة الأفغانية.

وأوضحت وزارة الدفاع أن العبوة المسيرة عن بعد انفجرت قرابة الساعة 6:45، 2:15 نغ، لدى مرور حافلة في غرب كابول، وأضافت أن ستة من الجرحى 12 مدنيون. وقال الشاهد جنرال لوكالة فرانس برس «كنا منتظر الضالعة لنذهب الى العمل عندها سمعنا انفجارا عنيفا، وبعد قليل رايت حافلة كانوا يخرجون منها جنودا تتزف منهم الدماء».

وشاهد مصور فرانس برس

على خلفية قضية التنصت غير القانوني على اردوغان

تركيا : السلطات تشن موجة اعتقالات جديدة في صفوف الشرطة

ضابط من مستوى رفيع وادعوا السجن ضمن اطار هذه القضية. وتتهم الحكومة المحافظة الاسلامية الموقوفين بانهم مقيرون من جماعة الداعة الاسلامي فتح الله غولان. ويقول اردوغان ان حليفه السابق الذي يعيش في الولايات المتحدة منذ العام 1999 يستغل هؤلاء للتأثير في تحقيق فتح في كانون الأول/ديسمبر الماضي حول قضية فساد كبيرة تورط فيها مع عدد من المقربين منه. والجزء الاساسي من عناصر الاتهام الذي يستهدفه عندما كان رئيسا للوزراء مع فريقه الوزاري تم الحصول عليها بواسطة التنصت على مكالمات هاتفية نشرت مضمونها شبكات التواصل الاجتماعي.

بتهمة التشهير بمحاكم القضاء

باكستان : الحكومة تعلق بث قناة مؤيدة للمعارضة



عمران خان

الاحتجاج. وذلك بتهمة «التشهير» بمحاكم القضاء. ورد مصطفى القادري المتخصص الباكستاني من منظمة العفو الدولية «يجب أن يسمحوا قورا لأري تي في بالث مجددا». مؤكدا في بيان «لا يمكن السلطات الباكستانية أن تسكت وسيلة اعلام بسبب خطها السياسي». وذكر بان الصحافيين الباكستانيين قد تعرضوا الى عدة هجمات واغتيالات وعمليات خطف. وقد هددت تلك السلطة مرارا بتعليق بث قناة اري نيوز بسبب التصريرات الملتصقة التي يدلي بها ابرز مذيعيها ميشل لقمان متهمها على النظام القضائي.

وهذه المرة الثانية منذ بداية السنة التي يتعلق فيها هذه السلطة بث قناة خاصة بعد تعليق قناة «جيو نيوز» الأكثر شعبية في البلاد في حزيران/يونيو لانها اتهمت أجهزة الاستخبارات النافذة بتبدير محاولة اغتيال اكبر مذيعيها حميد مير الذي تجا من محاولة اغتيال في كراتشي «جنوب». وترى منظمة مراسلون بلا حدود أن باكستان التي تشهد ازدهار القوات الاخبارية منذ افتتاح 2002، تظل بلدا خطيرا بالنسبة للصحافيين.

اسلام اباد - «وكالات» : غلقت السلطات الباكستانية مساء الاثنين لمدة اسبوعين بث قناة «اري نيوز» المؤيدة لحركة الاحتجاج على الحكومة التي يقودها بطل الكريكت السابق عمران خان ورجل الدين محمد طاهر القادري، ويقول المعارضان وانتصارها منذ منتصف اغسطس باغتصاب في وسط العاصمة اسلام اباد مطالبين باستقالة رئيس الوزراء نواز شريف الذي يتهمته باستفادة من عملية تزوير واسعة خلال انتخابات ايار/مايو 2013 التي فاز بها حزب الرابطة الاسلامية الباكستانية الحاكم.

وشدت هذه الحركة انتباه وسائل الاعلام الباكستانية بين انصار الحكم والمعارضة لا سيما القوات الاخبارية التي تنشط الساحة السياسية في هذا البلد الذي يعد أكثر من 180 مليون نسمة. وامرت «السلطة الباكستانية لوسائل الاعلام الالكتروني» «بمسح» في وقت متأخر من مساء الاثنين، بتعليق مدته اسبوعين لرخصة البث الممنوحة لـ «اري نيوز» وهي من القوات الأكثر رواجاً وشعبية في البلاد وتساند حركة